"الراهن الإجتماعي العربي بين طوباوية الخطاب السياسي و إفرازات"
الإستبعاد الإجتماعي.."

د/قـنـيـفـة نـورة
أستاذة محاضرة ،جامعة أم البواقي

ملخص المقال:

لم يتمكن الخطاب الثقافي السياسي في الكثير من المجتمعات العربية –لا سيما تلك التي تحررت من الإستعمار الأجنبي و من قمعه و عنفه على مدى عقود من الزمن – من النهوض بهذه المجتمعات و تحقيق حد .فحرية الرأي...،فحقوق الإنسان... فالمواطنة الكاملة...،و وصولا .أدنى من الحريات الإنسانية بدءا بحرية التعبير. إلى الديمقراطية الإلكترونية التي تُطرح حاليا في المجتمعات الغربية المتقدمة كوسيلة هامة و أساسية لطرح المشاكل الإجتماعية..خصوصا و أن التغيّرات المجتمعية العربية المتسارعة في ظل التطور التكنولوجي الذي تعرفه أكدت أن الديمقراطية أحسن وسيلة للتعبير عن المشكلات المتراكمة والتي ارتبطت بالتحولات النوعية المجتمعية وإفرازاتها المادية والفكرية،و بالتالي أهم وسيلة لتحقيق المساواة و العدالة الإنسانية الإجتماعية ...

إن الخطاب الفكري الأيديولوجي الطوباوي الكلاسيكي الذي اعتمدته هذه المجتمعات،والذي قام بشكل خاص على الفساد السياسي...قمع الحريات الفردية..التمييز الطبقي..المصالح الشخصية.. المشاريع التنموية الوهمية...و غيرها من المظاهر السلبية،أفرز "فعلا إحتجاجيا إجتماعيا أخد بعدا ثوريا تحريريا ،و جاء كانعكاس لمجموع تغيّرات مجتمعية قلبت الموازين السياسية ،و فرضت نمطا فكريا سياسيا مستحدثا عكس من خلال مظاهره "الثورية" مطلبا أساسيا قد تُجسده حتمية إعادة النظر في الواقع الحقوقي العربي المتأزّم الذي لم يأخذ بعين الإعتبار المعطيات الفكرية الحقوقية المعاصرة ومنظومتها القيمية الرافضة ضمنيا لأي نوع من أنواع السيطرة الإيديولوجية المساواة و العدالة الإجتماعية و تحقيق المواطنة الحقّة.. السياسوية التقليدية من جهة،و المنادية بشكل أساسي إلى

The sumury :

The arabic political culture could not stand up whith its societies within decates..it could not realize the minimal level of liberties ;neither liberty of expressing opinions,humain rights and total citizenship nor the electronic democracy..This later presents a principal tool for discussing the social problems in the western societies…

The arabic social changes proved that democracy is the best way for expressing the problems relating to the qualitave social and its results.by this,it realizes the social equality.

The classical ideological utupic discours adapted by these societies leads to revolutions as a result of social changes which impose a new political ideological type,its main request is to look at the Arabic reality in a different way regarding the contemporary ideological data…

مقدمة:

راهنا الكل يتحدث عن الرابط الإجتماعي و التجانس الإجتماعي جراء الأزمة السياسية التي تعرفها مختلف البنيات الإجتماعية العربية بدرجات متفاوتة،فالبحث عنها بات هم الباحث الإجتماعي الذي يسعى إلى الحد من الشروخ الإجتماعية و محاربة الهامشية الإجتماعية و كل الهامشيات الملفوفة و الكامنة ،بل و كل مظاهر الإستبعاد التي يعيشها الفرد العربي ..

فإذا كانت الديمقراطية مسيرة تحول تدريجي مستمر و متواصل و شاق في بعض الأحيان،و ليست مفهوما جاهزا و مجردا، كما أنها ليست نظاما يولد منذ البداية مكتملا و جاهزا لا يحتاج إلاّ إلى التطبيق في أي زمان و مكان .. و أنه ليست هناك ديمقراطية نموذجية مثالية جاهزة على غرار ما تدعيه إتجاهات التنظير الوظيفية و امتداداتها و بدائلها المتناغمة معها التي تؤمن بأن الديمقراطية أو التنمية تقوم على ضرورة إستيراد النموذج من الدول الغربية الرأسمالية المتقدمة..فإن مثل هذا الإرتباط الذي تأخذ به بعض الدول دون محاولة الإستنبات في مناخاتها الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و الثقافية المتميزة من المؤكد ألا تتيح الفرصة للجميع في المشاركة و ذلك بحكم عجز إقتصاديات مثل هذه الدول(لاسيما العربية)على توفير الإستقرار الضروري لدمج كل الفئات و بخاصة المهمشة و الفقيرة منها .. (1)

وصف أحد الباحثين الواقع السياسي العربي و إشكالية تجسيد الديمقراطية منذ أكثر من عقد من الزمن – وأعتقد أنه وُفّق فعليا في هذا الوصف– بقوله:"أماننا مشروعات ثلاث لأزمنة ثلاثة.و الواقع أن هذه الأزمنة الثلاثة هي محطات لمرحلة تاريخية واحدة في تاريخ العرب و المسلمين،مرحلة شهدت و تشهد محاولات نهوض العرب و المسلمين عامة من حالة الركود و الجمود إلى حالة الثورة و التطور ،و من حالة الإستبداد و الحكم المطلق إلى حالة الحرية ، و من حالة الفقر و العوز إلى حالة الإشباع و المساواة.و إذا كان كل زمن قد إتسم بالتشديد على جانب من جوانب هذا النهوض فحمل بالتالي طابعه ، فإن ما يلفت النظر هو أن كل زمن كان ينفي الجانب الإيجابي في ما أنجزه الزمن السابق. فرفض السلبي الخاص بالزمن السابق كان يطول معه رفض الإيجابي فيه..

لقد طال رفض المشروع القومي الإشتراكي للإقطاع "و الديمقراطية الرجعية"رفض الحريات السياسية و التعبير الفكري و حرية الرأي ،..ولقد طال أيضا رفض المشروع الإسلامي للثقافة الغربية و الإنجاز الإشتراكي رفض العلم و المؤسسة و الإنماء فيهما ..و الواقع التاريخي يقدم لنا حقيقة دامغة ،و هي أن الأزمنة الثلاثة هي جزء من مرحلة واحدة مستمرة و ذات وجهين :وجه الإستعمار الحديث من جهة، و وجه التحرر و النهوض من جهة ثانية لذلك فإذا أردنا أن نلخص الأهداف السائدة في هذه الأزمنة لقلنا إنها الحرية و العدالة و الثقافة الإنسانية...(2)"

هذا الوضع عكس عجز الثقافة السياسية العربية على مدى عقود من الزمن عن النهوض بمجتمعاتها .فحرية الرأي...،فحقوق الإنسان...فالمواطنة الكاملة...،و .وتحقيق حد أدنى من الحريات بدءا بحرية التعبير. وصولا إلى الديمقراطية الإلكترونية التي تُطرح حاليا في المجتمعات الغربية المتقدمة كوسيلة هامة وأساسية لطرح المشاكل الإجتماعية.. لاسيما وأن التغيّرات المجتمعية العربية المتسارعة في ظل التطور التكنولوجي الذي تعرفه أكدت أن الديمقراطية أحسن وسيلة للتعبير عن المشكلات المتراكمة والتي ارتبطت بالتحولات النوعية المجتمعية وإفرازاتها المادية والفكرية،و بالتالي أهم وسيلة لتحقيق المساواة و العدالة الإجتماعية ...

إن الخطاب الفكري الأيديولوجي الطوباوي الكلاسيكي الذي اعتمدته هذه المجتمعات، و الذي قام بشكل خاص على الفساد السياسي...قمع الحريات الفردية..التمييز الطبقي..المصالح الشخصية..وغيرها من المظاهر السلبية أفرز"ثورات تحريرية" كانعكاس لمجموع تغيّرات مجتمعية قلبت الموازين السياسية،وفرضت نمطا فكريا سياسيا مستحدثا عكس من خلال مظاهره "الثورية" مطلبا أساسيا قد تُجسده حتمية إعادة النظر في الواقع الحقوقي العربي المتأزّم الذي لم يأخذ بعين الإعتبار المعطيات الفكرية الحقوقية المعاصرة ومنظومتها القيمية الرافضة المساواة و العدالة ضمنيا لأي نوع من أنواع السيطرة الإيديولوجية التقليدية من جهة،و المنادية بشكل أساسي إلى الإجتماعية و تحقيق المواطنة الحقّة..

أولا:الواقع السياسي–الإجتماعي العربي...واقع تهميش و إستبعاد إجتماعي:

شهدت الساحة المجتمعية العربية في المرحلة الحالية تغيّرات سياسية–إجتماعية مثيرة للإنتباه تدعو فعليا للبحث

و للتحليل المعمّق سوسيولوجيا لمظاهر تأثيراتها المتعدّدة على حياة الفرد العربي،لاسيما و أنها تحدث تحت وقع حراك سياسي سريع الوتيرة،و لعل الأخطر من ذلك أن كل هذا يحدث في ظل عولمة إعلامية تكنولوجية خطيرة فرضت تأثيراتها على الفرد العربي ليتحول طموحه الأساسي تحقيق حد أدنى من الحرية و الكرامة الإنسانية..والمساواة و العدل و السلام ...

لقد إفتقدت الأنظمة السياسية في الكثير من المجتمعات العربية خلال عقود كثيرة من الزمن لأبعاد إنسانية كثيرة لعل أبرزها البعد الحقوقي الإنساني الإجتماعي للفرد العربي بحيثياته المختلفة الهامة جدا، و المؤثرة

والتي دفعت بالكثيرين من أفراد هذه المجتمعات خصوصا فئة الشباب إلى إعادة النظر في أوضاعهم جدا، الإجتماعية والمطالبة بحقوقهم علنا معتمدين وسائل تعبيرية مختلفة لعل أبرزها الأنترنت الذي بات مؤثرا بشكل كبير في حياتهم الإجتماعية..كل ذلك بغرض تحقيق حد أدنى من الحياة الإنسانية الكريمة و بالتالي تحقيق أبرز هو الحق في حياة أحسن و أفضل و أكثر رفاهية و حرية.. حق من حقوق الإنسان العربي ألا و

ففي وصفه للثقافة السياسية العربية في فترة ما قبل الثورات أكّد أحد الباحثين أن المتتبع للثقافة السياسية في العالم العربي سرعان ما يلاحظ شيوع صورة نمطية عن السياسة في وعي المواطن العربي تقوم على: الخشية، تعتبر السياسة لا طائل الحذر،اللامبالاة وعدم الإهتمام...فهناك فئات واسعة في المجتمع العربي الخوف،الحيطة و وكرد فعل منطقي وواقعي، إبتعد الناس عن السياسة... منها،و أن التعمق فيها أشبه بالسفسطة...

هذه الصورة النمطية السلبية للسياسة ليست هي الصورة المنتشرة لدى كل الشعوب،بل تكاد تقتصر على سيطرة أنظمة الحكم المطلقة التي أرادت الإستئثار بالساحة السياسية الشعوب التي تعاني من غياب الحريات و الإعتقال، الفصل من العمل)،أو عن طريق وسيطرت على الوعي السياسي للناس،سواء عن طريق العنف العلني (العنف المقنع (وسائل الإعلام،تأمين الوظائف ومنحها للموالاة،التبني الشكلي لبعض المطالب الإيديولوجية الإبتعاد للناس)...ليجد الناس المتعاطون بالشأن السياسي أنفسهم مضطرين للتماشي مع هذا النظام أو ذاك، و عن السياسة لما تجلبه لهم من مخاطر...

كما أن المتتبع للطرق التي تلجأ إليها الأنظمة العربية لاستبعاد الناس عن السياسة وتخويفهم منها، يجد أن :هناك إستراتيجيات كبرى تكاد تشترك بها غالبية تلك الأنظمة هي

أولاً:تأميم التعليم بغية تحويله إلى تعليم تلقيني يجمّد الذهن ويحوله إلى أداة سهلة القيادة والطاعة..

ثانياً: إفقار المجتمع لأن الفقير يتكوّن لديه إحساس داخلي بالإستبعاد الإجتماعي،بحيث يفقد الناس الثقة بأنفسهم،ويخشون على مستقبلهم.ويميلون إلى الأعمال التي تضمن مستقبلهم الشخصي،فلا يعودون يهتمون بالشأن العام،ولاسيما بالشأن السياسي..

ثالثاً:تخوين كل من يتبنى آراء ومواقف سياسية معارضة للنظام السائد..الأمر الذي ينفّر الناس من السياسة،

لخوفهم من المصير الذي ينتظرهم حيال تلك التهمة. وهذا يعني في النهاية، تخفيض مستوى المشاركة ..(3) .السياسية للناس إلى أدنى درجة ممكنة

و لعل أبرز إفراز سياسي إجتماعي لكل هذه المظاهر حسب نفس الباحث:

أولا:أن الإستبعاد السياسي وعزوف الناس عن السياسة يؤدي إلى لجوئهم إلى مؤسسات المجتمع التقليدية (العشيرة، الطائفة، الزوايا الدينية) للإحتماء بها ،و للبحث عن الوجاهة الاجتماعية. وهذا ما يؤكد أن الاستبعاد .. .السياسي للناس هو السبب الأول في انتشار الإيديولوجيات الغيبية

ثانيا:إن سيكولوجية الإنسان المستبعد سياسياً، سيكولوجية محتقنة متسلطة، قليلة الانتماء، متوترة، تميل إلى التنفيس عن ذلك التوتر و الإحتقان في كل من يحيط بها:(العائلة، الزوجة،الابن، زملاء العمل). وهذا يعني إن الاستبعاد السياسي هو أكبر سبب للمشكلات الاجتماعية الكبرى،و أنه أزمة متعددة الأبعاد، متشابكة النتائج، (4) لها تأثيرات قريبة وبعيدة....

يطرح في هذا الإطار بالذات إشكالية الدولة المشخصنة و ديموقراطية الرعب السائدة في ظل هذه المجتمعات بأنماطها المتعددة و التي تؤدي إلى سواد العنف السياسي بمظاهره المختلفة، بل و تغيب أيضا أدوار و فعاليات مؤسسات المجتمع المدني لتأخذ في النهاية طابعا شكليا أهم وظيفة يؤديها في المجتمع تدعيم إستمرارية النظام السياسي القائم..

لقد شهدت المنطقة العربية منذ مدة ليست بالقصيرة إنتشار ظاهرة العنف السياسي و تسارع وتيرته إلى مستويات خطيرة باتت تهدد بحروب دامية و حالات استنزاف شديد لقوى المجتمع و الدولة.حيث شهدت المنطقة العربية مختلف أنواع العنف السياسي،إغتيالات، إضطرابات، إنتفاضات، تمردات، ثورات بعد ظهور الدولة الوطنية و إعلان الإستقلال..،و يمكن العثور على نماذج مختلفة سواء في مصر أو الجزائر أو العراق أو سوريا أو لبنان أو السودان..و ظاهرة العنف السياسي في هذه المنطقة ظاهرة قديمة و ليست طارئة مارستها قوى سياسية و اجتماعية مختلفة سواء كانت قوى حاكمة أو معارضة، أو بين القوى السياسية نفسها أي داخل بنائها و إطاراتها التنظيمية.ولجأت إليها قوى إجتماعية للمطالبة بحقوقها و لتحقيق أهدافها السياسية و الإجتماعية.

و في الواقع ليس هناك أخطر من ظاهرة العنف السياسي و آثارها الإجتماعية، فهي تهدد حياة الأفراد و تربك

المجتمع،و تشل الدولة،ناهيك عن سلسلة المآسي التي تبدأ بالخسائر البشرية و المادية و الفوضى الإجتماعية و الخراب الإقتصادي،و لا تنتهي بنسف الأمن الإجتماعي و ضياع فرص التنمية بل ربما قادت إلى الحرب الأهلية....(5)

- ✓ و لعل أبرز خصائص البنية السياسية العربية:
- ✓ الإتجاه العام في السلطة السياسية في المجتمع العربي هو اتجاه نحو المركزية في السلطة والإدارة
- ✓ غياب التقاليد الخاصة بالممارسة الديمقراطية
- ✓ ضعف المعارضة السياسية و عدم قدرتها على تقديم البدائل الممكنة لما هو قائم
- ✓ عدم الاتفاق بين القوى السياسية و الإجتماعية على مجموعة من الأهداف الوطنية التي تمثل الحد الأدنى الذي لا يجب الإختلاف حوله
- ✓ صراع الأجنحة داخل السلطة السياسية خصوصا عندما تكون الدولة ضعيفة
- ✓ ضعف دور المجتمع المدني في البلدان العربية

كل هذه العوامل تجعل معظم الفئات الإجتماعية تعيش حالة من الإغتراب السياسي و ذلك عندما تشعر هذه الفئات بالغربة عن العمل السياسي و الحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة سياسية و اقتصادية ، و أيضا عندما تشعر بأن السلطة لا تعيرها أي اهتمام. و هو ما يمكن ن يقود إلى حالة العزلة السياسية و يقصد بها رفض قواعد السلوك و الأهداف السياسية التي يدين بها غالبية أفراد المجتمع.(6)

"لتنتقل بالتالي حسب أحد الباحثين الدولة من كونها تعبيرا عن جماعة و آداة للحكم بين الناس إلى التمركز

حول شخص الحاكم، و التعبير عن مصالح نخبة ضيقة من بطانته، دونما اعتبار للناس و مصالح المواطنين، فلا يبقى ثمة وجود لقوى سياسية إجتماعية تتجاوز إرادة الدولة و هيمنتها..فعندما ينظر الباحث في خريطة الأنشطة الأهلية أو المؤسسات الشعبية والتكوينات المدنية، ومدى إمكان قيامها قياما ذاتيا وشعبيا وأهليا حقيقيا،تأسيسا وتمويلا و إدارة و مبادرة بدون هيمنة عليها من الدولة، ويدرس مدى إمكانات حركتها حركة ذاتية فعالة حرة و مؤثرة في المجتمع بدون قمع لها من جانب الدولة،عندما نتحدث في مثل هذه الأمور، يتعين ألا نستفتي المبادئ القانونية المجردة، ولا أن نكتفي بالنظر في القوانين الحاضرة في نصوصها العامة،إنما يتعين علينا أن ننظر إلى المفاد و المؤدى الواقعي الذي صارت مؤسسات الدولة تتبعه في تطبيق هذه المبادئ والنظم والقوانين، ونستدعي سوابق العمل الفعلي القائم وما آل إليه تطبيق وتوظيف القانون وفق توازنات القوة السياسية والهيمنة الشخصية على مقدرات المجتمع،و بهذه النظرة ننتهي إلى أنه ليس مسموحا بوجود مشروع خارج إرادة الدولة المشخصنة،و لا تُقبل حركة ذاتية لأي من التكوينات الأهلية،أو تُعطى أية مشروعية إذا كانت بعيدة عن هذا الفلك المركزي،أو معارضة لمشيئة الدولة المشخصنة." (7)

ثانيا:ديمقراطية المجتمعات العربية و الفساد السياسي السائد:

أفرز الإستبعاد السياسي في الكثير من المجتمعات العربية إشكالا مستعصيا بل و مستمر الإستعصاء تجسّد في غياب دائم و مستمر لتحقيق ديمقراطية حقيقية ..

وصف الباحث العربي علي وظفة الأنظمة العربية ضمنيا بأنها أنظمة تسلط و عنف و استبداد و أن الثقافة

العربية المعاصرة متشبعة بمضامين العنف و التسلط التي تأخذ مداها في عمق الحياة الواعية و غير الواعية، الشعورية و اللاشعورية للإنسان العربي و تدخل هذه القيم التسلطية في نسيج الحياة الإجتماعية الثقافية لتشكّل عنصرا حيويا في بنية هذه الثقافة و وجودها..فالثقافة العربية تعاني من الطابع القمعي و الترويع إلى القهر و التحكم حتى أن القهر أصبح سمة سياسية (8)

أدى هذا الوضع إلى تواجد أشكال و مظاهر كثيرة من العنف السياسي الذي بات الحل الجاهز دائما لمواجهة أي تحرك أو أي تجمع ولو في مهده، لإجهاض ما يتكون ولردع ما هو في طريق التكوين....ليؤدي في

النهاية إلى هيمنة ظاهرة الفساد السياسي بأشكالها و مظاهراها المختلفة من جهة،و من جهة أخرى غياب تام لحقوق الإنسان العربي..

فالفساد السياسي..هذه الظاهرة القديمة الحديثة التي عرفتها المجتمعات البشرية،و التي عرفت تطورا في شكلها

و حجم انتشارها بحيث أصبحت تشكل خطرا حقيقيا و جدّيا على استقرار و أمن الكثير من المجتمعات العربية مما يقوض مؤسسات و قيم الديمقراطية و يهدد القيم الأخلاقية و العدالة،و يعرّض التنمية و حكم القانون للخطر.كما أن انتشار الإستبعاد السياسي أدى بالضرورة في اعتقادنا إلى سواد الفساد و شيوع الممارسات الفاسدة و التي تعكس ضمنيا سوء الحكم والإدارة السياسية،و الذي ينطوي أيضا على هدر الطاقات البشرية وضياع الموارد الحيوية،و إجهاض كل مقدرات التنمية في أي بلد،و يقلل بالتالي من إمكان تمتع الناس بالحرية و العدالة.

جاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعريف التالي:"الفساد هو استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة،سواء عن طريق الرشوة أو الإبتزاز أو إستغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الإختلاس"(9)

لقد إنتشرت ظاهرة الفساد في العالم العربي و وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في حجمها و تنوعها و آثارها

المدمّرة الضارة على حياة الإنسان العربي و رفاهه المادي و الروحي،مما استوجب مكافحتها ليس من قبل الجهات الرسمية فقط بل و من قبل كافة قطاعات المجتمع الخاصة و العامة.

و الفساد متنوع،فمنه الإداري و المالي و الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي،ومن الملاحظ أن استفحال ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة ذات ارتباط وثيق بالتقدم الحضاري للأمم ، و لكنه و للأسف يأتي من ضمن الآثار السلبية لهذا التقدم، و اعترافا بهذه الحقيقة المؤسفة فقد أصبح لزاما إيجاد وسائل للمراقبة و الردع و الحماية و تطويرها لتواكب مع ما يمكننا وصفه بتكنولوجيا الفساد المتجددة باستمرار.(10)

يصنّف بعض الباحثين الفساد إلى نوعين أساسيين من حيث الحجم و درجة التأثير هما:

1-الفساد الكبير:و يتم في مستويات سياسية واقتصادية عليا،و يشمل كبار المسؤولين والموظفين في الدولة،إلى جانب المؤسسات الخاصة،و يتمثل أساسا في العطاءات والمناقصات العامة الكبيرة،إلى جانب المقاولات الضخمة و كبرى الشركات الوطنية و الأجنبية،ويشمل أيضا صفقات السلاح و التوكيلات التجارية للشركات المتعددة الجنسيات....

2-الفساد الصغير:و يتم في مستويات سياسية و إدارية دنيا،في إطار المعاملات اليومية،من جانب الموظفين العاديين،يتمثل أساسا في الرشوة و المحسوبية و الوساطة و الإختلاسات..(11)

هذا و تعتبر قضايا الفساد و سوء الحكم ،المنتجة لانعدام الفعالية في تسيير الموارد الطبيعية و استنزاف الطاقات و المقدرات البشرية،و تراجع الآداء الحكومي مع ما يفرزه من أزمات سياسية و اقتصادية واجتماعية على الدولة و المجتمع،من أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام المحلي و العالمي،وأن مواجهتها تستدعي تضافر الجهود الوطنية و الدولية لمكافحته و تحسين الفعل الحكومي المنتج للفعالية في الآداء و المحقق للرضا العام من خلال مقاربة الحكم الراشد المعبّرة عن العقلانية في التسيير عبر آليات و معايير الشفافية و المساءلة(12)

لقد تفاوتت درجات الفساد بتفاوت الحقب و المجتمعات،و لعل إبن خلدون لم يبتعد كثيرا عن إدراك طبيعة العلاقة بين تطور المنظومة الإجتماعية الإقتصادية و حجم الفساد في مؤسساتها حين قال:"...إن غاية العمران هي الحضارة و الترف و أنه إذا بلغ غايته إنقلب إلى الفساد.."

يعرف الفساد السياسي بمعناه الأوسع بأنه استخدام السلطة العامة (الحكومية)لأهداف غير مشروعة و عادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية.كل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي التي تتنوع أشكاله إلا أن أكثرها شيوعا هي المحسوبية و الرشوة و الإبتزاز و ممارسة النفوذ و الإحتيال و محاباة الأقارب.

ورغم أن الفساد السياسي يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والدعارة إلا أنه لا يقتصر على هذه النشاطات ولا يدعم أو يحمي بالضرورة الجرائم الأخرى.

تختلف ماهية الفساد السياسي من بلد لآخر ومن سلطة قضائية لأخرى. فإجراءات التمويل السياسي التي تعد قانونية في بلد معين قد تعتبر غير قانونية في بلد آخر. وقد تكون لقوات الشرطة والمدعون العامون في بعض البلدان صلاحيات واسعة في توجيه الاتهامات وهو ما يجعل من الصعب حينها وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات والفساد كما هو الحال في قضايا التصنيف العنصري. وقد تتحول الممارسات التي تعد فساداً سياسياً في بعض البلدان الأخرى في البلدان إلى ممارسات مشروعة وقانونية في البلدان التي توجد فيها جماعات مصالح قوية تلبية لرغبة هذه الجماعات الرسمية...(13)

إن الفساد السياسي أو فساد النخبة السياسية أخطر أنماط الفساد،فقد إعتبرته كافة الدراسات على قمة الهرم بين أنماط الفساد الأخرى،وسببا لها في ذات الوقت،فأحد عوامل ديمومة من هم في السلطة من الفاسدين هو انتشار ثقافة الفساد على حساب مفاهيم النزاهة و العفة و الأخلاق..فهو يعكس قمع الحريات الشخصية و غياب– إن لم يكن إنعدام – مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان،و انعدام مفهوم السلطات الثلاث:التنفيدية،التشريعية، القضائية، ثالوث يندمج ليؤدي كل المهام في آن واحد،و كنتيجة لهذه السياسات سوف ينعدم دور الشعب في إدارة شؤون دولته وفق آلية المواطنة التي يندرج ضمنها عدد من الحقوق منها الحق في المسائلة و الحق في الحصول على المعلومات و الحق في اختيار القوى السياسية الممثلة لإرادة الشعب....

إن صور و مظاهر الفساد السياسي لها تأثيرات سلبية على كافة الجوانب و النواحي الإقتصادية الإجتماعية و يمكن إيجازها في:

- ✓ أن إنعدام الشراكة بين المواطن و الدولة وفق آلية المواطنة و الديمقراطية تؤدي إلى أن تكون سياسة الدولة غير ممثلة لآمال و تطلعات الشعب مما يؤدي بالنهاية إلى خلق نوع من عدم الإرتياح لدى المواطن.
- ✓ أن الفساد السياسي متمثلا بالمحسوبية و المحاباة و الفئوية و العشائرية تؤدي إلى صعود و ارتقاء أشخاص ليس لديهم أي كفاءة علمية إلى المناصب الحساسة في الدولة و بالتالي سوف يؤدي ذلك إلى حصول تشويه في الجهاز الإداري.
- ✓ أن الفساد السياسي متمثلا بانعدام الأخلاق السياسية و التزوير في الإنتخابات و استخدام القوة من أجل الوصول إلى السلطة يؤدي إلى ارتقاء أشخاص ليس لهم الحق في تسلم هذه المناصب و ليس لهم من همّ سوى تحقيق مصالحهم و غاياتهم الشخصية فقط على حساب حقوق الشعب.
- ✓ أن الفساد السياسي المتمثل بدفع الرشاوي لكبار المسؤولين من أجل الفوز بالعطاءات و المتمثلة بالعقود الإنشائية الضخمة تؤدي إلى حصول تشويه كبير جدا في البنية التحتية للدولة.
- ✓ أن ظاهرة الإبتزاز التي يقوم بها كبار المسؤولين متمثلة بالتعقيدات الإجرائية و الروتين تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من البلد.(14)

و يضيف هيثم مناع في هذا الإطار أن ما يترتب على الفساد السياسي :

- ✓ زيادة الأعباء الإقتصادية للسكان لأن تكاليف الفساد تتحول إلى المستهلك العادي
- ✓ الإهمال في كل مظاهر الإدارة و بشكل خاص ما هو علاقة بالثروة العامة.
- ✓ إتجاه لإخضاع معايير الفعالية إلى معايير صفقات الكسب غير المشروع.
- ✓ نقص عام في الإحترام للسلطة القائمة في كل ما يتعلق باحترام القواعد..(15)

تطرح هذه الإشكالات المرتبطة بالإستبعاد السياسي و المتجلية بشكل خاص في الفساد السياسي إشكالا أخطر و هو المجتمع المدني العربي،فإذا كنت التجديدات الإقتصادية و التقنية و العلمية التي عرفتها المجتمعات الأوروبية أولا و التي تحقق تعميمها في شكل أو في آخر على بقية أنحاء العالم عن طريق الرأسمالية و غزوها الشامل العسكري ثم الإجتماعي و الإقتصادي قد أدت إلى تغيير جذري في نمط السياسة المدنية و بشكل خاص في طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع المدني و الدولة ..فإن بنيات المجتمع المدني الحديث ليست شيئا آخر سوى هذه الرأسمالية و أنماط الإستهلاك و التبادل و التضامن و العصبيات القومية التي نشأت عنها في أوروبا و على هذه الأنماط الجديدة أقيمت الدولة الحديثة كشكل من أشكال تنظيم و معالجة تناقضات المجتمع المدني الناشئ ..(16)

إن ما يقابل هذا الطرح اللامبالاة إزاء ما يحدث في الساحة الإجتماعية العربية في مرحلة ما قبل الثورات و الإنسحاب من المشاركة السياسية و تراجع نسب المشاركات الإنتخابية و عدم التماثل للفضاء العام على حد تعبير هابرماس ،و المواطنة المتجزئة أو المبتورة بين مضامين الدساتير العربية التي تصور الفرد العربي على أنه متمتع بكامل حقوقه الإنسانية في مقابل إستبعاده عن دائرة الإستفادة السياسية و بالتالي الإقتصادية و الإجتماعية جعل

منا نؤكد على أن المجتمع المدني العربي لا يزال فعليا في مرحلة التأسيس و الإدراك الحقيقي لماهيته في المخيال السياسي العربي بالخصوص ..

إن إستراتيجية بناءه لم تعد ممكنة على أساس بناء بعض الجمعيات الصغيرة هنا و هناك ..فقد تجاوزت حاجات هذا البناء ما يمكن لهذه الجمعيات أن تقدمه ،كما أن الأوضاع السياسية و الأزمة العميقة التي تعيشها الدولة الوطنية تحتم الإعداد لاستراتيجيات كبرى تتعلق مباشرة بالسياسة و حتى في هذا المجال لم يعد من الممكن الإحتفاظ بالسياسة أو النجاح في العمل السياسي و تحقيق أهداف التغيير المنشود من خلال التثبت على الدولة و سياسة الدولة ...(17)

ثالثا:موقعية حقوق الإنسان والكائن السياسي–الإجتماعي العربي أو دورة العنف المستمرة:

إهتم أهل الفكر والسياسة والمثقفون عموماً بموضوع حقوق الإنسان منذ القدم،وكان النضال من أجل هذه الحقوق عاملاً أساسياً في إحداث منعطفات تاريخية،و ثورات سياسية واجتماعية و نهضات فكرية.و تطوّر بتأثيرها مفهوم حقوق الإنسان،وجرى تحديد هذه الحقوق في سياق هذا التطور،ودُوّنت في مواثيق وطنية و إقليمية و دولية.

هذا و تعد القيم السامية لحقوق الإنسان من بين المظاهر القيمية المتجدّدة،حيث ظهر في إطاره القيمي منذ العصور القديمة من خلال الأديان التي ركّزت على احترام الإنسان و إعلاء قيمته لتتطور مع آراء الفلاسفة و المفكرين فيما بعد،لتدخل في بعدها السياسي من خلال المواثيق الرسمية لاسيما منها الغربية مثل وثيقة فيرجينيا و إعلان الدستور الأمريكي و إعلان حقوق الإنسان الذي نادت به الثورة الفرنسية و غيرها من المواثيق التي تدعو جميعها إلى احترام الحقوق و الحريات الفردية و العامة..(18)

وعلى الرغم من تضارب الآراء واختلاف وجهات النظر حول مفهوم حقوق الإنسان إلا أن فكرتها الأساسية

تدور حول الحريات العامة ومبدأ المساواة بين الناس،أما الإختلاف في وجهات النظر و آلية العمل فيرجعان إلى أسباب عديدة،منها نسبية تعريف حقوق الإنسان وحدودها،و ارتباط هذا المفهوم بالتطور الحضاري والتقدم الاجتماعي،و تأثير التيارات الفكرية و التقاليد و الظروف المكانية و الزمانية ،إضافة إلى المصالح و الإمتيازات التي تتحقق للبعض عن طريق إنتهاك حقوق الآخرين.

فرغم التباينات حول مفهوم حقوق الإنسان،تبلور ضمن السياق التاريخي لتطور المجتمعات الإنسانية جملة من الحقوق باعتبارها حيوية وأساسية،وتتمتع بأهمية خاصة لما لها من صلة وثيقة بكرامة الإنسان،وبصميم شخصيته،إضافة إلى كونها مقياساً للحضارة وهدف كل تقدم اجتماعي،ويجري التعامل معها باعتبارها الحد الأدنى من الحقوق التي تطمح البشرية إلى ضمان احترامها لأنها كما ورد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في1948 ترتبط "بالإعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية و بحقوقهم المتساوية الثابتة،وهو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم".(19)

هذا و تتصدر حاليا قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان معظم التحليلات النقدية التي يعالجها الفكر الإجتماعي والسياسي الراهن،وتذهب هذه التحليلات في معظمها إلى جعل حضور هذه القضايا أو غيابها مفتاحا لفهم الأزمات السياسية و الإقتصادية التي تعتبرها سببا رئيسيا،وفي بعض الأحيان السبب الرئيسي الأول لتخلّف المجتمعات،وعدم القدرة على إنجاز التغيرات الكيفية اللازمة لاجتياز عتبة التخلف و الإنطلاق في مسيرة العصر.(20).

و لعل أهم حق من حقوق الإنسان توفير الأمن الإنساني بأبعادها المختلفة و المتجسدة بالخصوص في:

- ✓ الأمن الإقتصادي:فحسب تقرير البرنامج الإنمائي لسنة 1994 يحتوي هذا البعد الجانب الإقتصادي و يخص بالذكر وظيفة الفرد من أجل تأمين دخل قاعدي،وتمكينه من أجل الوصول إلى حقه من العمل في الإستقلالية الذاتية،و أيضا القدرة على إنشاء حركية ذاتية للوصول إلى تحقيق مجموعة أهداف تتعلق بحاجات الفرد..فلكل واحد الحق في العمل للحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده الشخصي كما له الحق في إجراءات توضع للتقليل من أخطار التوزيع غير العادل للموارد و لتحسين النوعية المادية للحياة الإجتماعية لضرورة ضمان كل ما يعد حيويا لبقاءه..
- ✓ الأمن الغذائي:بمعنى أن الإنسان لديه احتياجات بيولوجية فيزيائية بيولوجية مثل الأكل و الغذاء،والأمن الغذائي هو القدرة على الوصول إلى غذاء وقت الحاجة،وبشكل مستمر،ماديا و اقتصاديا،وهذا لا

  يتوقف فقط على وجود مواد غذائية،لكن يتطلب أن يكون كل فرد قادرا على كفاية نفسه من الغذاء...(21)
- ✓ الأمن الصحي:كانتشار الأمراض المعدية و من ثم فقدان أحد مكونات الدولة و المتمثل في العنصر السكاني
- ✓ الأمن الشخصي:و يركز على الفرد بغض النظر عن جنسه ،لغته،مواطنته،أي بغض النظر عن كل تمييز.فللأفراد الحق في المحافظة على حياتهم الشخصية و على صحتهم و على العيش معا في محيط نظيف لا يعرض أجسامهم للتهلكة،و يكون الأمن الشخصي بحماية حياة الناس من الأخطار ومن التهديدات الواسعة الشاملة للعنف أهمها الجرائم ،تهديد المرأة و الأطفال،و غيرها...
- ✓ الأمن السياسي و يتم بحماية حقوق الإنسان الديمقراطية و بتوفير ساحة س مناسبة أين يتمتع الفرد بكل حقوقه الس الفردية و الجماعية و الأأمن الس يكون بتمكين هذا الفرد من حقوقه السياسية و من الإستقرار في ظل حقوق الإنسان الديموقراطية(22)

فإن الإنسان لا يكون إنسانا إلا بحقوقه فإن امتلكها كلها كان كامل الإنسانية،و إن انتقص من أحدها كان في ذلك انتقاص من إنسانيته،وكلما زادت نسبة الحقوق المسلوبة منه كان الإنتقاص من إنسانيته بنسبة ذلك المقدار،و لعل البشرية بدأت مبكرا تدرك مدى ضرورة سمو الحقوق الإنسانية مما جعلها تسعى دون انقطاع إلى

تحقيق إنسانية الإنسان بإقرار حقوقه و حرياته،ومما لا شك فيه أن الوصول إلى هذه الغاية المنشودة لم يكن سهلا، فقد إستلزم الكفاح ضد الإستغلال و الإضطهاد و الظلم و الحرمان،والثورة على الحكام و المستبدين منذ عصور خلت، مما أدى ذلك إلى نتائج ملموسة خاصة بالنسبة إلى الشعوب التي بذلت أرواحها في سبيل إقرار حقوقها و حرياتها..

من هنا بدأ خطاب حقوق الإنسان يتأصل و ينمو منطلقا من أوروبا الغربية،وأول وثيقة سياسية يحسبها رجال الفكر على هذه الحقوق هي"العهد الأعظم"الذي يعترف فيه ملك إنجلترا سنة1215بحقوق المواطنين،ثم تلته سلسلة من المواثيق والإعلانات كان أهمها بيان الحقوق المترتبة عن الثورة الإنجليزية سنة 1689،دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادرسنة1779بعد استقلالها، إعلان حقوق الإنسان و المواطن الذي تم وضعه في 26 أوت 1789على ضوء الثورة الفرنسية..إلى أن تم إقرار ميثاق الأمم المتحدة سنة1945 الذي أولى عناية خاصة بقضية حقوق الإنسان،إذ أكّد على تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتعزيز الإحترام الدولي لحقوق الإنسان دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو اللغة أو التفريق بين الرجال و النساء..(23)

و مما لا شك فيه أن حماية حقوق الإنسان و العمل على احترامها لا يكون فقط من خلال جعلها جزءا من الخطاب السياسي، وملئ العالم بالمواثيق والإعلانات المؤكد عليها،بل إن الجزء الأهم من هذه العملية هو جعلها واقعا معيشا و تمكين الناس من حقوقهم فعلا ومعاقبة كل منتهك لها العقاب الذي يستحقه،و هذا في الحقيقة ما لا نجده في معظم الدول العربية و إن كان التفاوت كبيرا في هذا الصدد،فالدول المتقدمة تحرص أكثر من غيرها على تمكين مواطنيها من حقوقهم لكونها دولا ذات أنظمة متكيّفة مع احترام حقوق الإنسان،لكن النقائص تظل دائما موجودة،ولا أدل على ذلك من تعرض حقوق الإنسان في أكثر الدول دفاعا عنها لانتهاكات سافرة حال مواجهة ظروف إستثنائية..أما في الدول العربية لاسيما المتخلفة منها فإن هدر حقوق الإنسان فيها أمر مألوف كونها عانت أبشع أشكال هذا الهذر في ظل الإستعمار الأجنبي الذي لم يعدم وسيلة لاسعباد أبناء المستعمرات و يسلبهم أدنى حقوقهم الإنسانية و يمتص ثرواتهم.... و حتى بعد التخلص من العدو المستعمر الغاشم فإن ظروف هذه الدول الصعبة قد حالت دون حصول مواطنيها على حقوقهم،و لعل ذلك من أهم أسباب إضعاف التنمية في هذه المجتمعات و استصعاب فرص اللحاق بركب الدول المتقدمة كون الإنسان إذا عاش مهمشا مضطهدا فلن ينتظر منه أبدا أن يكون له دور فعال في تنمية مجتمعه..(24)

فالحقيقة أن الحياة السياسية العربية مليئة بالتناقضات التي تمس بنية نمط الحكم السائد و كذا الآليات التي يمارس من خلالها سلطاته،الأمر الذي يجعلها تبتعد كثيرا عن مبادئ الحكم الراشد الذي يعتبر مطلبا أساسيا

لكل سلطة باعتباره يلتزم بالحقوق العامة للإنسان،ويضع معايير موضوعية تضبط مختلف ممارساته..(25)

فالمتأمل لتاريخ البشرية يتضح له أن ما استبد بالأمم و الشعوب من تحولات و أزمات و مشكلات كان في معظمه ناتجا عن الإنفراد بالسلطة و غياب مشاركة المواطنين في إدارة شؤون بلادهم هي الضمانة الوحيدة لترشيد السياسة العامة و صواب القرار السياسي و حكمته و تحقيقه للصالح العام.و يؤكد النطاق الواقع العالمي أنه كلما اتسع نطاق المشاركة كان ذلك ضمانا للإستقرار و التنمية .و أن تقدم المجتمعات مرهون بمشاركة و فاعلية كل القوى التي تؤلف هذه المجتمعات..(26)

يقودنا هذا إلى طرح إشكال أكثر عمقا في المجتمعات العربية و هو العدالة و المساواة الإجتماعية الغائبة في الكثير منها و التي لم تتحقق نتيجة غياب حقوق الإنسان العربي و تهميشه و تكريس دونيته الإجتماعية لدرجة إغترابه عن الواقع الإجتماعي العربي لفترة طويلة من الزمن جسدها من خلال العديد من المظاهر كهجرة الشباب البطالة وهجرة الكفاءات و الهامشية و التي أنتجت بدورها مظاهر سلبية عديدة أبرزها الإدمان و الجريمة و العنف و التطرف و الإرهاب...و لعل الأخطر في كل هذا ظاهرة الفقر البشري....

5– فقر بشري ...تنمية شبه مستدامة..آخر منتجات الإستبعاد السياسي:

إن الوضع المتأزم الذي عرفه –و لا يزال– المجتمع العربي عكس من خلال مختلف مظاهره أزمة بنيوية متعددة الأبعاد بدءا بالسياسية التي عكست مؤسساته المدنية عجزا واقعيا عن تحقيق ديموقراطية حقيقية ،فلا تزال جل المجتمعات الوطن العربي متسما بهشاشة البنى السياسية و السوسيو ثقافية التي يمكن إعتمادها أسسا للتنمية و الحداثة..

فالتعددية الحزبية و النقابية و الدولة و البرلمان،و مجمل مؤسسات و هياكل المجتمع المدني و السياسي لا تعدو أن تشكل في واقعها،إما إستمرارية مشوهة لهياكل و بنيات تقليدية متقادمة أو إقتفاء لنماذج غربية و غريبة مستوردة بدورها،أو محاولات تجريبية مفتقدة في الغالب لأي إطار مرجعي موجه،الأمر الذي جعلها أطر شكلية بلا مضمون ،و مؤسسات بلا وظيفة أو ذات مضامين و أدوار محرفة أو منحرفة،مما يساهم في إنتاج وضع سياسي و ثقافي و اجتماعي غامض المعالم و التوجيهات ،تتناقض فيه الغايات و الأهداف مع النتائج و الوظائف..وهكذا تفقد هذه البنى و المؤسسات هويتها السوسيو حضارية فلا من جهة،منسجمة مع خصوصيات واقعها المحلي،و لا هي من جهة أخرى متناغمة مع معايير و مفاهيم النسق الكوني على الأقل ،فيما أصبح منها أكثر فأكثر نحو اتخاذ لطابع الشمولية و العالمية و لو بشكل نسبي لا يلغي بل يعترف بخصائص و مقومات السياسات الإجتماعية المتباينة..

لقد إفتقدت الكثير من المجتمعات العربية في ظل أنظمتها الشمولية التي طبعت توجهاتها السياسية و الإيديولوجية بطابع خاص و مميز جدا لعل أبرز صفاته إستمرارية التوجه السياسي مهما كانت سلبياته و لا– واقعيته في الكثير من تطبيقاته الواقعية و إسقاطاته الإجتماعية الممثلة بشكل واضح في انعدام حرية الرأي و حرية التعبير و حضر كل أشكال المعارضة السياسية حتى و إن كانت سلمية..

يعود بنا الأمر في هذا الوضع بالذات إلى طرح ظاهرة الفقر البشري الذي حدد في آخر تعريف للأمم المتحدة في تقريرها حول التنمية البشرية على أنه الحرمان من الفرص و الخيارات التي تعتبر أساسية للتنمية البشرية و تطوير المجتمعات و اتجاهها نحو الديمقراطية و بالتالي الإبتعاد عن أشكال الحكم القمعية و التسلطية..و أن من أهم مقاييس الإستبعاد الإجتماعي عدم القدرة على اقتحام مناطق معينة داخل المجتمع و تقليل الحراك الإجتماعي لفئاته،و تحديد الفرص و تحديد كذلك سقف المستقبل لكل فئة من فئات المجتمع...فالأدوار بالتالي محددة سلفا و لا يمكن تجاوزها...

هذا يعني أن تحقيق حد أدنى من حقوق الإنسان و الحريات و الديمقراطية يعني القضاء فعليا على الكثير من الظواهر الخطيرة التي ما فتئت تنتشر في الكثير من المجتمعات العربية و منها المجتمع الجزائري بمظاهرها المختلفة لاسيما الفقر المادي و البطالة ...

لقد أدى الإستبعاد السياسي و بالتالي الإجتماعي إلى إنتشار ظاهرة الفقر في العالم العربي ..فقد أصبحت مجتمعات فقيرة فعليا..فقيرة بشريا ...لقد أشارت بيانات منظمة العمل العربية إلى أن ظاهرة البطالة حملت الشهادات التعليمية قد إستفحلت في العديد من الدول العربية حيث بلغت معدلات بطالة هذه الفئة إلى معدلات بطالة الأميين ثلاثة أضعاف في الجزائر..و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن معدلات البطالة في أوساط الشرائح الشابة من المجتمع مرتفعة و تتجاوز المقاييس و المعدلات العالمية.

و لا شك أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يفرز جملة من الآثار و الإنعكاسات الإجتماعية فهي تؤدي تدريجيا إلى سلسلة من الحالات المختلفة،أي من البطالة إلى الإقصاء و من الإقصاء إلى التهميش و من التهميش إلى الجنوح ،كما أنها تزيد من حدة الفوارق الإجتماعية و الشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع...و هكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف و عد م إستقرارية أشكال الإندماج فهي تعمل على تفكيك النسيج الإجتماعي و إضعاف العلاقة بين الأفراد و المجتمع حيث تجد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع و لا تتمتع بنفس الإمتيازات التي تكتسبها فئات أخرى ،فانقسام المجتمع إلى طبقتين طبقة مستقرة في عمل ثابت و أخرى محرومة يؤدي إلى تلاشي هذا التماسك الإجتماعي و الشعور بالنقص، فالعمل لا يمثل مصدرا للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور و مكانة في المجتمع..(27)

إن الكثير من الإحصائيات الحالية تؤكد على انعدام أحد أهم و أبرز حق من حقوق الإنسان ألا و هو الحق في الحياة من خلال إنتشار ظاهرة البطالة وزيادة معدلاتها إلى الحدود التي تهدد السلم الاجتماعي واستقراره, بعد أن تسببت في إشاعة ظاهرة الفقر وتدني الدخول وانخفاض مستويات المعيشة لدى قطاعات عريضة من المواطنين في الغالبية العظمي من دول العالم العربي, ومع الحاجة لتوفير مائة مليون فرصة عمل خلال السنوات العشر في الفترة الزمنية المحددة لعقد التشغيل العربي الواقع بين عامي 2010 و 2020. وفقا لقرارات القمة الاقتصادية العربية بالكويت. .

لكن الأهم من ذلك أن هذه البطالة تنمي الشعور بالتهميش, والإحباط, وتبث بذور العدمية واللاجدوي في القيم المرتبطة بالوطن والعائلة والمعرفة, وتصبح الحلول الواهمة أكثر تخيلا, مثل الهجرة أو تبني قيم أقل سماحة وتسامحا والاستعداد لإظهار صور احتجاج عنيفة قد تقوض من السلم الاجتماعي, وقد أظهرت دراسة أمريكية أن هناك علاقة بين البطالة والجريمة. فعند ارتفاع معدلها بنقطة مئوية تزيد جرائم القتل بنسبة 6.7% والعنف 3.4% والاعتداء علي الممتلكات 2.4%. وأشارت دراسة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أن 69% من السجناء ارتكبوا جرائمهم بسبب عدم توفير وظيفة أو مصدر رزق.

ويشير التقرير إلي أن آثار البطالة غير فقدان الدخل, ومنها "الأضرار النفسية, وفقدان حافز العمل, والمهارة,

والثقة في النفس, وازدياد العلل المرضية (بل زيادة معدل الوفاة), وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية, وقسوة الاستبعاد الاجتماعي, وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين...

صدر منشور في الأمم المتحدة في مارس 1999 تعرض للصور والأشكال التي يتخذها الفقر والتي تتضمن انعدام الدخل والموارد المنتجة الكافية لضمان مستوى معيشي لائق. ومن مظاهره الجوع وسوء التغذية، وسوء الصحة ومحدودية التعليم، وغيره من الخدمات الأساسية. وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام السكن غير المناسب، وعدم وجود الأمن. إضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية..

هذا و تعد البطالة في الوطن العربي رديفا للفقر لأن العاطلين عن العمل خلاف العاطلين في البلدان الصناعية الذين يحصلون على تأمين و إعانات ضد البطالة لا يجدون غالبا أي مصدر للرزق مما يجعلهم و أسرهم عرضة لجحيم الفقر و الحرمان..ويعد الفقر مشكلة إجتماعية بسبب شح الموارد، و يعد جريمة بسبب سوء توزيع الموارد.و الفقر هو الجوع العام الذي تنعدم فيه إمكانية إشباع الفرد لحاجاته الجسمية و النفسية و الإجتماعية مما يؤثر على صحته و أخلاقه و احترامه لذاته...و توجد بالتأكيد في الوطن العربي شرائح إجتماعية فقيرة إلا أنه نظرا لما يتسم به بناؤه الإجتماعي من بقايا تعاون و تكافل و تراحم فإن أمر الفقر قد يخفف ولكنه يظل قائما و بدرجات متفاوتة من بلد لآخر..(28)

لقد إعتاد العالم العربي عند مناقشة ظاهرة الفقر على حصرها في سببين لا ثالث لهما:الأول أن الحكومات لا

تسعى جاهدة لعلاج هذه المشكلة،و الثاني أن الهيمنة التي يفرضها العالم الأول على العالم الثالث هي السبب

في خلق التخلف و سيطرة الأغنياء..و ناذرا ما نسمع عن خطوات إيجابية إتخذت للقضاء على الفقر ...

بل ويمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة و في الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر المرافقة للفقر،فالفقير الذي يلهث وراء الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية قلما يكون له إهتمام أو دور بمؤسسات المجتمع المدني..و يمكن أن نصف الفقر من خلال آثاره ة انعكاساته السلبية على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي على حد سواء أن نصف الفقر بالقنبلة الإجتماعية الموقوتة التي تتفاقم آثارها الضارة و انعكاساتها السلبية التي تتجسد في المظاهر الإجتماعية السلبية كضعف العدالة الإجتماعية و انتشار الفساد و قصور الخدمات الإجتماعية و قصور الخدمات الإجتماعية ليصبح الفقر كالقنبلة الموقوتة التي قد تنفجر لتأخذ شكلا من أشكال الإنهيار الإجتماعي و الصدام مع السلطة أو بين شرائح و فئات من المجتمع على خلفية أسس غير إنسانية..(29)

حسب المنظمات الدولية يعد الشعب العربي من الشعوب الأكثر فقرا في العالم، وقد جاء في المرتبة 133 من

أصل 162 دولة نامية، أي ضمن الثلاثين دولة الأكثر فقرا في العالم– هذا معظم الدول العربية عدا بعض الدول ذات النظم الخاصة بالثراء وتكاد لا تذكر مع الفقر المدقع عربيا بالعموم.

وحسب التقرير فان نسبة البطالة بين الشباب تجاوزت 39% من السكان في سن العمل الذين تصل نسبتهم إلي حوالي عُشر العدد الإجمالي للسكان..

..إن هذه الحقائق المروعة تشير إلى وجود انتهاكات عامة واسعة النطاق للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،. واتفاقية حقوق الطفل، والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان...

هذا الأمر ينعكس على شرائح المجتمع المختلفة فأكثر المتضررين هم الشباب، خاصةً أن الأسرة العربية لم تعد قادرة على تلبية احتياجات أبناءها في مسائل التعليم، وبناء أسرة مستقلة، ما يؤدي إلى تفشي البطالة، والإحباط، ومن ثم انتشار العنف، والجريمة...

الخاتمة:

لعل حجر الزاوية في بناء الديمقراطية و تشييد الدولة العصرية هو تأكيد حق المواطنة و ترسيخه، و هو يعني تكفل مؤسسات الدولة بحماية الحقوق المدنية و السياسية المعترف بها للأفراد و الجماعات، و معاملتهم على قدم المساواة دون تمييز على أسس العرق ،الدين،اللغة،أو الإنتماء السياسي، و يقتضي ذلك تغييرا جذريا في أساليب تسيير و إدارة أجهزة الدولة و مراقبة الموظفين ضمانا للإحترام الكامل للقوانين و تطبيقها بصرامة...يحقق هذا في الوقت ذاته ،مصداقية الدولة و هيبتها و حماية مؤسساتها من التلاعب و تحويلها إلى أدوات طيعة في أيدي جماعات وصولية ذات مصالح خفية...(30)

كما أن علاج ظاهرة الفساد السياسي لا يمكن أن يتم إلا من خلال الإصلاح السياسي الموجود،و ربما تهدف على المدى البعيد إلى تغيير النخب السياسية و حتى إلى القوانين الأساسية و الدساتير من أجل طرح رؤية وطنية للتعامل معه بهدف تحقيق هدف واحد و أكيد هو إصلاح الخلل في النظام السياسي..،و إن احترام الدولة لحقوق الإنسان أصبح متوقفا على مدى إعلانها عن هذا الإحترام من خلال:

- ✓ -النص على مختلف حقوقها الإنسانية في قوانينها الداخلية و في مقدمتها دستور الدولة..
- ✓ -العمل على الإحترام الفعلي لتلك الحقوق و وضع ضمانات كافية لذلك...

أما على نطاق أوسع فإن احترام الدولة لحقوق الإنسان يتجلى من خلال العمل على مسايرة الجهود الدولية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان،سواء من خلال المشاركة في إعداد الإتفاقيات الدولية و تنظيم المؤتمرات الدولية و إنشاء المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان،أو من خلال إقرار الجهود المبذولة من المجتمع الدولي في هذا المجال بالإنظمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان و الإلتزام الفعلي بها،و مساعدة المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والتعاون معها(31)

في مقابل ذلك فإن الديمقراطية بطروحاتها الفكرية المذهبية المختلفة لا تعدو في أساسها إلاّ أن تكون أسلوبا من أساليب الممارسة السياسية لحل التناقضات بين الفرد و مصلحته من جهة و بين الجماعة و مصلحتها من جهة أخرى،و ذلك في محاولة لإحداث التوازن بين إرادة الفرد و إرادة الجماعة التي تمثلها السلطة،باعتبار أن الإرادتين تشكلان طرفي المشكلة السياسية و التي يرتكز جوهرها في من تكون له الإرادة العليا في المجتمع –الجماعة أو الفرد– لأن من يملك تلك الإرادة العليا داخل المجتمع هو الذي تكون بيده سلطة الأمر العليا أي السيادة..(32)

إن فلسفة الحكم الديمقراطي الجيد تنطلق من إعادة بناء منطق الدولة المعاصرة المنتجة للكفاءة و المؤسسة على احترام قدسية حقوق الإنسان إنطلاقا من متغيرات ثلاث:الشرعية كعملية و المشروعية بالآداء،التداول على السلطة كنتيجة بانتخابات دورية،الفعالية كنتيجة محققة للإستقرار السياسي و بالنتيجة فلسفة الحكم الديمقراطي الجيد تقوم على المعايير التالية:

*معيار المشاركة

*معيار التمثيل

*معيار الأداء

*معيار المسؤولية

*معيار الجزاء

*معيار جودة الحكم"(33)

إن التوازن السياسي لا يتحقق في المجتمع و لن تظهر آثاره على أرض الواقع إلا في ظل نظام قانوني عادل يضمن للمحكومين حرية اختيار أحسن الحاكمين بإرادتهم الحرة المعبرة البعيدة عن أي شكل من أشكال الضغط

و الإكراه و الخالية من أي لون من ألوان الغش و التزوير مهما كان نوعه و كيفما كان مصدره و دواعيه،و بغيرسلوك هذا الطريق فإن الأمور ستؤدي حتما إلى فقد الثقة بين الحاكم و المحكوم و بالتالي زعزعة قيمة الحرية بمعناها الإنساني الشامل و عودة الصراع من جديد بمعناه السياسي و ذلك كنتيجة طبيعية و رد فعل معاكس للقهر السياسي الذي تمتهن بسببه حريات الفرد و حقوقه و تصادر فيه إرادته و ما ينتج عن ذلك من إستغلال و استبداد إقتصادي و اجتماعي لأفراد الجماعة.. (34)

مراجع المقال:

1-فيلالي صالح:المجتمع المدني و إشكالية الديمقراطية في الجزائر،مشروع بحث غير منشور،معهد علم الإجتماع،جامعة قسنطينة 1995 ص 1

2-وجيه كوثراني:ثلاثة أزمنة في مشروع النهضة العربية و الإسلامية ،في الحركات الإسلامية و الديمقراطية،دراسات في الفكر و الممارسة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت1999 ص 346

3-د.رشيد الحاج صالح:الاستبعادالسياسي،مارس 2010، 8:05،على:http://socio.montadarabi.com

4-نفس المرجع

5- فوزي نورالدين:العنف السياسي و أزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي في العنف والمجتمع، أعمال الملتقى الدولي الأول،جامعة بسكرة،مطبوعات دار الهدى للنشر و التوزيع،الجزائر،2003-2004 ص 610

6-نفس المرجع ص 618

7-د. خليفة سنهوري يومه الأحد 13 مارس 2011، في: دراسات وأبحاثwww.diae.net

8-علي وطفة:مظاهر التسلط في الثقافة العربية المعاصرة نالجزائر نمجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري عدد 11 ،1999 ص 14

9--برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم،شعبة التطوير الإداري و إدارة الحكم،مكتب السياسات الإنمائية،1998 ،ص 2

10-علي المقابلة:الفساد المالي في إطار دولي،أسبابه و أساليب قياسه و طرق مكافحته في مجلة العلوم الإنسانية عدد 22 ديسمبر 2004،جامعة قسنطينة،مطبعة دار الهدى، الجزائر.

11-محمود عبد الفضيل:الفساد و تداعياته في الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي،العدد 243،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروتمارس 1999،ص 4

12-خلاف وليد:دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي،رسالة ماجستيرغيرمنشورة،قسم العلوم السياسية،جامعة قسنطينة،2009-2010، ص أ

13- م ن

14-عماد صلاح عبد الرزاق الشيح داود:الفساد و الإصلاح،منشورات إتحاد الكتاب العرب أدمشق 2003،ص 28

15-الفساد السياسي على www.google.fr

16- برهان غليون :بناء المجتمع المدني في الوطن العربي:العوامل الخارجية و الداخلية،في مجلة نقد،مجلة دراسات و نقد إجتماعي،الجزائرالعدد السابع،ص 13

17-نفس المرجع

18- هيثم مناع،نفس المرجع.
19- نعيمة نصيب:الحكم الرشيد و إشكالية حقوق الإنسان،في الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي،بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 08-09 أفريل 2007 ،جامعة سطيف،منشورات إقرأ ، ص 67
20-هادي محمود:حول مفهوم حقوق المرأة و علاقته بمفهوم حقوق الإنسان،الحوار المتمدن العدد419 الصادرة بتاريخ 8-3-2003 على www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1078
21- فهمية شرف الدين:حقوق الإنسان والإشكالية الإجتماعية في الوطن العربي،في حقوق الإنسان في الفكر العربي دراسات في النصوص،بيروت،م د وع،الطبعة الأولى،2002، ص471.
2-Les dimensions de la sécurité humaine p 28 sur2
;www.hdr/com_1994_fr_chap2.pdf
23- عبد الله عطوي:السكان و التنمية البشرية،دار النهضة العربية،بيروت،ط1 ، 2004،ص38
24-بومعزة فطيمة:الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق،جامعة قسنطينة،2008-2009 ،ص أ
25-نعيمة نصيب،نفس المرجع ص64
26-راضية بوزيان:المجتمعات العربية بين المواطنة و الإستبعاد الإجتماعي في ظل العولمة المظاهر و التداعيات –مقاربة سوسيولوجية تحليليةنورقة علمية قدمت في الملتقى الدولي حول:المجتمع العربي بين الإستبعاد و الإحتواء الإجتماعي في ظل المتغيرات المعاصرة،يومي 30-31 أكتوبر 2011 جامعة مسيلة الجزائر
27- زكية ستي:البطالو الإقصاء الإجتماعي ،مجلة دراسات إقتصادية،مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية ،العدد السابع ، الجزائر 2007 ص 126
28-أحمد خطابي:بطالة الشباب في الوطن العربي،في مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية عدد 5،منشورات جامعة سكيكدة ،الجزائر 2010 ،ص 125
29- عادل شيهب:الفقر و الإنحراف الإجتماعي،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الإجتماع،جامعة قسنطينة2007-2008 ، ص111-112
30- عنصر العياشي:سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر،القاهرة دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ط 1، 1999،ص175
31 بومعزة فطيمة:الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق،جامعة قسنطينة،2008-2009 ،ص 1
32-سعيد صبحي عبده:شرعية السلطة و النظام في حكم الإسلام،داسة مقارنة ،دار النهضة العربية، القاهرة،1999 ص 43
33-رمضان بن شعبان:الديمقراطية الإلكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية،رسالة ماجستير غيرمنشورة،جامعة قسنطينة،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009،2010 ص 1
34-خلاف وليد خلاف وليد:دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي،رسالة ماجستير غير منشورة،قسم العلوم السياسية،جامعة قسنطينة،2009-2010،:ص36

....